

واقع المناخ الاستثماري في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2018/2007 The reality of the investment climate in the European Union during the period 2007/2018

رحال فاطمة¹، طويل حدة²، كرامة مروة³

¹ جامعة محمد خيضر بسكرة، rahal_inf2012@yahoo.fr

² جامعة محمد خيضر بسكرة، touilhadda@yahoo.fr

³ جامعة محمد خيضر بسكرة، m.krama@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2020/03/15 تاريخ القبول: 2020/03/23 تاريخ النشر: 2020/04/16

ملخص:

لقد هدفت دراستنا إلى تحليل واقع المناخ الاستثماري في الاتحاد الأوروبي من خلال دراسة لمجمل الأوضاع السياسية، الاجتماعية والأمنية دون أن ننسى المؤشرات الاقتصادية الكلية المكونة للبيئة الاستثمارية، وقد توصلت دراستنا إلى أن الاتحاد الأوروبي يحوي على نسبة هائلة من السكان حيث يمثل المهاجرين نسبة معتبرة منها، وقد ساهم ارتفاع عدد سكان الاتحاد الأوروبي في كبر السوق الأوروبية والذي يعتبر من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى ذلك يحوي الاتحاد الأوروبي على بنية تحتية متطورة تؤمن عمل المستثمرين الأجانب بكفاءة ويتمتع إلى حد بعيد بلمستقرار سياسي، ويتوفر الاتحاد الأوروبي أيضا على عمال مهارة و تتمتع بالصحة الجيدة، كما يعتبر الاتحاد الأوروبي من أكبر الدول في العالم اتفاقا على أنشطة البحث والتطوير، إذ يعكس توفر هذه العوامل إجابا على البيئة الاستثمارية، وبالحدث عن المحددات الاقتصادية للمناخ الاستثماري فقد ساهمت أزمة الديون السيادية الأوروبية بشكل كبير في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وارتفاع حجم المديونية الخارجية، وتراجع معدلات التبادل التجاري في الاتحاد الأوروبي عامة ومنطقة اليورو خاصة الأمر الذي ساهم بشكل كبير في تشويه مناخ الاستثمار فيها.

كلمات مفتاحية: المناخ الاستثماري، الاتحاد الأوروبي، منطقة اليورو، أزمة منطقة اليورو.

تصنيفات JEL: F، F1، F15، F21، H51، H52

المؤلف المرسل: رحال فاطمة، الإيميل: rahal_inf2012@yahoo.fr

Résumé:

Notre étude visait à analyser la réalité du climat d'investissement dans l'Union européenne à travers une étude des conditions politiques, sociales et de sécurité globales sans oublier les indicateurs macroéconomiques qui composent l'environnement d'investissement. Notre étude a conclu que l'Union européenne contient une énorme proportion de la population où les immigrants représentent un pourcentage significatif de celle-ci, L'augmentation de la population de l'Union européenne a contribué à l'important marché européen, qui est l'un des facteurs importants influant sur la décision de coloniser les investissements directs étrangers. En outre, l'Union européenne contient des infrastructures de pointe qui garantissent efficacement le travail des investisseurs étrangers et jouit dans une large mesure d'une stabilité politique, et l'Union européenne dispose également de travailleurs qualifiés et jouit d'une bonne santé, car l'Union européenne est l'un des plus grands pays au monde dépensant pour des activités de recherche et développement, car la disponibilité de ces facteurs reflète positivement l'environnement d'investissement et en parlant des déterminants économiques du climat l'investissement a contribué de manière significative à la crise de la dette souveraine européenne en raison des faibles taux de croissance économique et des taux élevés de chômage et d'inflation, du volume élevé de la dette extérieure et de la baisse des taux de change dans l'Union européenne en général et dans la zone euro en particulier, qui ont contribué d'une manière Idéal pour fausser le climat d'investissement.

Keywords: le Climat d'investissement, Union européenne, la zone d'euro, la crise de la zone euro

Jel Classification Codes : F•F1•F15• F21• H51• H52

1. مقدمة:

يعبر مناخ الاستثمار عن مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية حيث يشمل كل من الأوضاع والظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية، كما يشمل أيضا الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية. ويعتبر المناخ الاستثماري شديد الحساسية للظروف السائدة على الساحة الدولية والمحلية، وقد اتسمت سنوات نهاية القرن العشرين بأزمات مالية متعددة، ومن أهمها أزمة الرهن العقاري الأمريكي والتي ما لبثت أن تحولت إلى أزمة مالية عالمية، بسبب عدد غير قليل من قنوات الانتقال الداعمة لهذا الانتشار، وباعتبار ان الدول المتكاملة اقتصاديا هي اكبر الدول المترابطة فيما بينها وتشهد ترابطا كبيرا في اسواق المال والنقد، وتحررا شبه

تام لانتقال السلع والخدمات ورؤوس الاموال فضلا عن حركية العمالة، فإن مديات انتقال الازمات الاقتصادية ستتقل حتما بفعل قوى هذا الترابط وإن بدرجات متفاوتة بين اعضاء هذا التكتل. وهذا ما يجعل هذه الازمة تشكل أكبر تحدي واختبار يواجه الاقتصاد العالمي والتكتلات الاقتصادية بشكل خاص، في شكل أزمات داخلية متفاوتة الخطورة. و يعتبر الاتحاد الأوروبي من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم والذي تأثر بتداعيات هذه الأزمة .

أ - تحديد إشكالية البحث

في ظل هذه الظروف الاستثنائية والتغيرات العميقة التي طالت تداعياتها الاتحاد الاوروبي، ازدادت أهمية معرفة تلك التداعيات على المناخ الاستثماري في دول الاتحاد الاوروبي، ومن هنا يمكننا طرح إشكالية الدراسة كما يلي:

ما هو واقع المناخ الاستثماري في الاتحاد الأوروبي ؟

ويمكن تحليل الإشكالية العامة على ضوء الأسئلة الفرعية التالية:

- 1 - هل تعتبر السوق الأوروبية من أكبر الاسواق في العالم.
- 2 - ما هي تداعيات أزمة منطقة اليورو على المتغيرات الاقتصادية الكلية .
- 3 - هل يحوي الاتحاد الاوروبي على بنية تحتية متطورة واستقرار سياسي كافي لجذب الاستثمارات الاجنبية .

ب - فرضيات لبحث:

يقوم بحثنا على عدة فرضيات هي:

- 1 - تعتبر السوق الأوروبية من أكبر الاسواق في العالم لكبر حجم سكان الاتحاد الاوروبي.
- 2 - تراجع جميع المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الاوروبي في ظل أزمة الديون السيادية الاوروبية
- 3 - يحوي الاتحاد الاوروبي على بنية تحتية متطورة واستقرار سياسي تؤمن عمل المستثمرين الأجانب بكفاءة

ج. أهمية الموضوع:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال ما يلي:

- 1 - تعتبر التجربة الأوروبية في مجال التكامل و الاندماج أكثر التجارب نجاحا و دراستها مطلوبة للوقوف على أهم أسباب التي ساهمت في نجاحها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكيف يمكنها الاستفادة منها.

2 - كون أن التنمية الاقتصادية مرتبطة بالاستثمار، إذ أن هذا الأخير يؤثر بصفة مباشرة على أغلبية المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالإنتاج، الصادرات، الواردات، الأجور، الاستهلاك، الناتج الداخلي الخام، التشغيل... إلخ، وتبرز أهميته من خلال محاولة التعرف على عناصر قهينة المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3 - تعتبر أزمة الديون السيادية الأوروبية التي إندلعت نهاية 2009 باليونان من أخطر الأزمات التي شهدتها الاتحاد الأوروبي، والتي ما لبثت وانتشرت بين دول الاتحاد، وتبرز أهمية دراستنا للوقوف على تداعياتها بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تمثل جزء من المناخ الاستثماري .

د. أهداف الموضوع:

يمكن حصر أهم أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- 1 - محاولة معرفة واقع المناخ الاستثماري لدول الاتحاد الأوروبي.
- 2 - محاولة معرفة تداعيات أزمة منطقة اليورو على المؤشرات الاقتصادية الكلية لدول الاتحاد الأوروبي.
- 3 - محاولة تسليط الضوء على المحددات غير الاقتصادية للمناخ الاستثمار للاتحاد الأوروبي ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية.

هـ. المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في البحث

لدراسة موضوعنا بطريقة جيدة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لتحليل التركيبة السكانية للاتحاد الأوروبي وتطور عدد سكان الاتحاد الأوروبي وكذلك تحليل المحددات غير الاقتصادية المكونة للمناخ الاستثماري وتحليلنا كذلك للمؤشرات الاقتصادية الأوروبية في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية. وقد استعملنا أيضا منهج دراسة حالة والذي كان حول الاتحاد الأوروبي.

و. هيكل الدراسة :

وحى تتمكن من الإلمام بجوانب هذا البحث وتحليل الإشكالية المطروحة ومحاولة اختبار الفرضيات المذكورة سابقا، اعتمدنا تقسيم البحث حسب الخطوة التالية:

- المحددات الاقتصادية للمناخ الاستثماري في الاتحاد الأوروبي
- المحددات غير الاقتصادية للمناخ الاستثماري في الاتحاد الأوروبي

2. احددات الاقتصادية للمناخ الاستثماري في الاتحاد الأوروبي

1.2. الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي

لقد سجل الناتج المحلي الإجمالي العام 2016 ما قيمته 14819793 مليون أورو وهو أكبر ثاني ناتج محلي إجمالي في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية حيث ساهم الاتحاد الأوروبي العام 2016 بنسبة 21.7% من الناتج المحلي الإجمالي في العالم وقد انخفضت مساهمته بنسبة كبيرة مقارنة بسنة 2006 أين ساهم بنسبة 29.7% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي- ، ويفسر ذلك إلى عدم الاستقرار الاقتصادي الذي مر به الاتحاد الأوروبي بسبب تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية التي أصابت المنطقة نهاية 2009. ويمكن ملاحظة النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي من خلال الجدول التالي:

الجدول 1:نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي%

المنطقة/السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الاتحاد الأوروبي 28	3.2	0.4	4.5-	2	1.7	0.5-	0.2	1.6	2.2	1.8	1.6	1.8
منطقة اليورو 19	3	0.4	4.5-	2	1.5	0.9-	0.3-	1.2	2	1.7	1.5	1.7

source: (European commission, 2013,p15),(European commission, European economy forecast winter 2014, 2014,p17),(European commission, European economy forecast autumn 2016,novembre 2016,p9)

لقد عرفت الفترة 2013/2008 تباطؤا سريعا في للنمو الإقتصادي في الاتحاد الأوروبي وبالأخص منطقة اليورو وهذا سببا ونتيجة في نفس الوقت لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، و نتيجة للمشاكل المالية لذي مناطق أخرى. لقد ساهمت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو في تفاقم حالة الوهن القائم في القطاع المصرفي، وبالرغم من الخطوات الجريفة من قبل حكومات منطقة اليورو في إطار محاولتها التوصل إلى حلول منظمة لمشكلة ديون اليونان، قوبلت تلك الخطوات باستمرار حالة الإضطراب في سوق المال وتزايد المخاوف بشأن العجز عن الوفاء بالتزامات الديون لدي بعد الإقتصادات الأكبر داخل منطقة اليورو، وبصفة خاصة إيطاليا. أدت في هذا السياق السياسات المالية التقشفية المتبعة للتعامل مع الوضع إلى المزيد من الإضعاف لفرص النمو والتوظيف، الأمر الذي أدى بالتالي إلى خلق المزيد من الصعوبات والتحديات فيما يتعلق بعمليات الضبط المالي وعملية إصلاح وتحقيق التوازن في كشوف حسابات القطاع المصرفي. (الأمم المتحدة، 2013، صفحة 2)

ليرجع ويستعيد النشاط الاقتصادي وتيرته في الاتحاد الأوروبي بداية من سنة 2014، وتُعزى التحسنات الأخيرة إلى تزايد قوة الطلب المحلي نتيجة لتزايد الاستهلاك من قبل الأسر المعيشية، وإلى انتعاج سياسات مالية

أقل تشددا و زيادة المرونة في السياسات النقدية، و بخاصة من جانب البنك المركزي الأوروبي، وتعود هذه القوة إلى انخفاض أسعار الطاقة، و آثار الثروة الناتجة عن ارتفاع تقييمات أسواق الأسهم ونمو العمالة في عدد من البلدان، ولاسيما ألمانيا، و المملكة المتحدة، وتبقى السياسات النقدية توسعية، فيظل أسعار فائدة منخفضة للغاية في المناطق المتقدمة كلها، و ببرامج إضافية في مجال " التيسر الكمي " أطلقت في منطقة اليورو واليابان. (الاونكاد، 2015، صفحة 5).

2.2 أسعار الفائدة وسعر الصرف في الاتحاد الأوروبي

أ. سعر صرف الاورو

مع اندلاع أزمة الديون السيادية بدأت أوضاع اليورو تتدهور وتؤول إلى الانخفاض أمام العملات الارتكازية، فقد سجل سعر صرف اليورو مقابل الين الياباني انخفاض بشكل سريع خلال الفترة 2012/2009 حيث انخفض في المتوسط بنسبة 9.5 ٪ سنويا، وقد ارتفعت قيمة اليورو مرة أخرى بين عامي 2013 و 2014 بنسبة 26.5 ٪ و 8.1 ٪، ليعرف اليورو مزيد من الانخفاض مقابل الين الياباني العام 2015 بنحو 10.5 ٪ ليعاود الارتفاع في عام 2016، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 2: أسعار الصرف الأورو مقابل العملات الرائدة في نهاية الفترة 2017/2008

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
126,7	120,2	134,3	140,3	129,7	102,5	111,0	116,2	130,3	152,5	الين الياباني
1,13	1,11	1,11	1,33	1,33	1,28	1,39	1,33	1,39	1,47	الدولار الأمريكي

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات اليوروستات

أما بالنسبة لسعر صرف الاورو بالنسبة للدولار فقد سجل خلال الفترة 2013/2009 تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع، حيث انخفض سعر صرف اليورو أمام الدولار سنتي 2009 و 2010 ليعرف سنة 2011 ارتفاعا ضئيلا بنسبة 4.5 ٪ ليعاود الانخفاض العام 2012 بنحو (- 8 ٪) ليسجل استقرارا خلال الفترة 2014/2013 في سعر صرف اليورو أمام الدولار، أما العام 2015 فقد سجل سعر صرف اليورو أمام الدولار انخفاضا كبيرا قدر ب (- 16.5 ٪) ، في حين لم يسجل أي تغيير تقريبا في عام 2016.

ب. أسعار الفائدة

يمكن قياس أسعار الفائدة طويلة الأجل من خلال تطور عائدات السندات طويلة الأجل، وقد كان معدل الفائدة في الاتحاد الأوروبي 5.3 ٪ في بداية الألفية، وخلال الفترة 2009/2006 تذبذب بين 4.07 ٪

و4.56٪ لتسجل انخفاض إلى 3.82٪ مع بداية أزمة الديون السيادية الأوروبية، والشكل الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 3: معدلات أسعار الفائدة طويلة الأجل خلال الفترة 2017/2007

GEO/TIME	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاتحاد الأوروبي	4,56	4,55	4,12	3,82	4,27	3,64	2,94	2,20	1,44	1,11	1,31
منطقة اليورو	4,32	4,31	3,82	3,60	4,34	3,86	2,99	2,04	1,21	0,86	1,09

<http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do> source:

وقد انخفضت أسعار الفائدة في الاتحاد الأوروبي بشكل مطرد خلال الفترة 2017/2010 لتصل إلى 1.3٪ في عام 2017. وقد سجل هذا الانخفاض في معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وقد تراوحت معدلات الفائدة بين 0.3٪ في ليتوانيا وألمانيا و 0.5٪ في الدنمارك ولكسمبرغ وهولندا إلى 3.0٪ في البرتغال و 3.4٪ في بولندا و 4.0٪ في رومانيا و 6.0٪ في اليونان.

3.2. معدلات البطالة في الاتحاد الأوروبي

تسببت أزمة اليورو في تكاليف ومشاكل اجتماعية ضخمة وخاصة فيما يتعلق بارتفاع مستويات البطالة، والجدول الموالي يوضح تطور معدلات البطالة في منطقة اليورو ودول الاتحاد الأوروبي ككل خلال الفترة 2015/2005.

الجدول 4: تغير معدلات البطالة في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2019 / 2007 الجنس٪

GEO/TIME	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاتحاد الأوروبي	7,1	7,0	8,9	9,5	9,6	10,4	10,8	10,2	9,4	8,6	7,6	6,8	6,4
منطقة اليورو	7,4	7,5	9,5	10,1	10,1	11,3	12,0	11,6	10,9	/	/	/	/

Source : <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/submitViewTableAction.do>

سجل معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة معدلات قياسية، و تعتبر الأزمة الاقتصادية التي عرفتها منطقة اليورو من بين الأسباب التي ساهمت في ذلك. حيث وصلت معدلات البطالة في منطقة اليورو نسبته 11.3 ٪ في عام 2013، وبالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي بلغت نسبة البطالة 10.8 ٪، وكانت اسبانيا واليونان المتضررتين الأكبر والسائرتين في خطط تقشفية حيث بلغت نسبة البطالة بهما العام 2013 نحو 26.1 ٪ و 27.5 ٪ على التوالي، وقد واجهت هذه البلدان ضغوطات من قبل مواطنيها والمقرضين الدوليين ووكالات التصنيفات الائتمانية لتحسين وضع البطالة الحاد، ومن بين الدول الأعضاء التي

سجلت أقل نسبة عاطلين عن العمل في نفس السنة بحد: النمسا 5.4% ، مالطا 6.1% ، لوكسمبورج 5.9% وألمانيا 5.2%.

لتعرف معدلات البطالة في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو انخفاضا ملحوظا خلال الفترة 2019/2014 لتصل إلى نحو 6.4% العام 2019، مما طمأن الأسواق إلى أن إنفاق المستهلكين سيواصل قيادة النمو في اقتصاد الاتحاد الأوروبي.

4.2. معدلات التضخم في الاتحاد الأوروبي

قد شهدت معدلات التضخم تباينا منذ بداية الأزميتين الماليتين العالمية والأوروبية، وهذا راجع إلى التدابير التي اتبعتها الحكومات لمواجهة الأزمة والتي قد أدت إلى زيادة الأمر سوءا.

الجدول 5: معدل التضخم في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2019/2007

geo\time %	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاتحاد الأوروبي	2,4	3,7	1	2,1	3,1	2,6	1,5	0,6	0,1	0,2	1,7	1,9	1,4
منطقة اليورو	2,2	3,3	0,3	1,6	2,7	2,5	1,3	0,4	0,2	0,2	1,5	1,8	1,2

Source : <https://ec.europa.eu/eurostat/tgm/table.do?tab=table&init=1&language=en&pcode=tec00118&plugin=1>

ومن خلال تحليل الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع معدل التضخم في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي إجمالا خلال عام 2008 حيث بلغ 3.3% مقارنة مع 2.2% في عام 2007 في منطقة اليورو و 3.7% سنة 2008 مقارنة ب 2.4% عام 2007 في الاتحاد الأوروبي ، وهذا ما انعكس سلبا على الاستهلاك ورفاهية الأفراد بصفة، ولكن سرعان ما عاود التضخم الانخفاض خلال العام 2009 ، ليعاود مرة أخرى الارتفاع سنتي 2010 و 2011 مسجلا على التوالي حوالي 1.6% ، 2.7% في منطقة اليورو و 2.1% ، 3.1% في الاتحاد الأوروبي، وبداية من سنة 2012 عرفت الضغوط تراجعاً كبيراً وهذا نتيجة لاستمرار الاتجاه التزولي لأسعار الطاقة. فقد سجلت معدلات التضخم عام 2015 نسبة 0.1% في الاتحاد الأوروبي و 0.2% في منطقة اليورو وهذا مع استمرار هبوط أسعار الطاقة الذي أبطأ تأثير ارتفاع أسعار السلع الصناعية و الخدمات (التضخم الأساسي أو مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي الذي يستثني أسعار الغذاء والطاقة) وقد سجلت سنة 2015 معدلات تضخم سلبية في 11 دولة من دول الاتحاد الأوروبي (دخول اقتصاديات هذه الدول في حالة انكماش).

5.2. الاتجاهات العامة في الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي

تعتبر الإحصاءات المتعلقة بالميزانية العامة للدولة ضرورية لتحديد صحة اقتصادات الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي. وتحت ميثاق الاستقرار والنمو (SGP) تتعهد الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي بالحفاظ على العجز والديون أقل من قيم معينة: ألا يتجاوز عجز الموازنة - 3 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، في حين لا يمكن أن يتجاوز الدين العام 60 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول 6: الميزانية العامة لدول الاتحاد الأوروبي "رصيد" خلال الفترة 2015/2007

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاتحاد الأوروبي	-0,9	-2,4	-6,6	-6,4	-4,6	-4,3	-3,3	-3,0	-2,4
منطقة اليورو	-0,6	-2,2	-6,3	-6,2	-4,2	-3,6	-3,0	-2,6	-2,1

source: <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do>

قد عرفت جميع دول PIIGS وبالمخصوص خلال فترة الأزمة تسجيل معدلات عجز موازاني فاقت أضعاف النسبة المتفق عليها في ميثاق الاستقرار والنمو (3%) ماعدا إيطاليا والتي سجل معدل العجز الموازاني فيها نسب معقولة نوعا ما مقارنة بباقي دول PIIGS ، وقد عرفت الموازنة العامة لإيطاليا تحسنا ملحوظا بداية من سنة 2012 محققة النسبة المتفق عليها في ميثاق الاستقرار والنمو وهذا راجع لبداية تعافي الاقتصادي الإيطالي .وبالحديث عن سنة 2015 سجلت أربع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي فائضا وهي ألمانيا،سويد،استونيا ولوكسمبورغ وفي حين فاقت نسبة العجز الموازاني النسبة المتفق عليها (3%) في خمس دول وهي اليونان، فرنسا، اسبانيا وهي دول من منطقة اليورو والتي يلزم عليها قانون منطقة اليورو الحفاظ على نسبة عجز لا تفوق 3% من الناتج المحلي بريطانيا و كرواتيا خارج منطقة اليورو وقد سجلت باقي الدول عجز موازاني أقل من أو يساوي -3.0٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

6.2. الدين الحكومي للاتحاد الأوروبي

إن كبر حجم الديون الحكومية يؤدي إلى إعاقة التنمية، ويحول دون جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، ويجعل الدول أسيرة ومحتكمة للقرارات الدولية الخارجية، وقد نص ميثاق النمو والاستقرار ألا يتجاوز الدين الحكومي كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي للدول الاعضاء في منطقة اليورو 60%، والجدول التالي يوضح الدين الحكومي للاتحاد الأوروبي:

الجدول 07: الدين الحكومي للاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2018/2007

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الاتحاد الأوروبي	58.1	61.3	74.0	79.6	82.0	84.4	86.3	87.0	84.9	83.8	82.1	80.4
منطقة اليورو	65.9	69.6	80.2	85.8	87.6	90.7	92.6	92.8	90.8	90	87.8	85.9

المصدر: من اعداد الباحثات اعتمادا على قاعدة بيانات اليورو سات

بلغ الدين الحكومي في دول الاتحاد الأوروبي 61.3 % في عام 2008، وقد فاق بقليل النسبة المتفق عليها في معاهدة الاستقرار والنمو (60%)، وقد سجلت 8 دول من دول الاتحاد الأوروبي العام 2008 ارتفاعا في مستوى دينها فاق 60%، وللتنويع فقط فإن هذه النسبة ملزم تحقيقها فقط من قبل دول منطقة اليورو فقط، وقد سجلت كل من إيطاليا واليونان في العام 2008 أعلى نسبة دين في الاتحاد الأوروبي، وقد سجل الدين الحكومي خلال الفترة 2014/2008 زيادة ملحوظة فقد بلغ ذروته مسجلا نحو 87 % في عام 2014، لينخفض خلال الفترة 2018/2015، حيث وصل إلى 80.4% في عام 2018، ويرجع السبب في ارتفاع معدل الدين الحكومي خلال الفترة 2014/2008 إلى أزمة الديون السيادية الأوروبية والتي هدت العديد من اقتصادات منطقة اليورو وبالأخص دول PIIGS والتي سجلت فيها معدلات الدين الحكومي أرقاما قياسية فاقت ضعف ما نص عليه ميثاق الاستقرار والنمو. وتبين المقارنة بين مستويات الدين الحكومي في عامي 2008 و 2018 أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت ب 31.16% في الاتحاد الأوروبي .

7.2. التجارة الخارجية

وقد أدى تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وكذلك أزمة الديون السيادية الأوروبية نهاية 2009 إلى حدوث انخفاض سريع في التجارة الدولية للبضائع في الاتحاد الأوروبي؛ حيث انخفضت قيمة الصادرات خارج الاتحاد الأوروبي بنسبة 16.4 % في عام 2009، في حين كان هناك انخفاض أكبر في قيمة الواردات من خارج الاتحاد الأوروبي (-22.1 %). وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية التي عاها الاقتصاد الأوروبي سنة 2010 إلا أن النشاط التجاري عرف انتعاشا العام 2010، حيث ارتفعت صادرات الاتحاد الأوروبي مسجلة 1353 مليار أورو وبذلك حققت الصادرات تقدما نسبيا في قيمتها مقارنة بحصتها قبل الأزمة في عام 2008، في حين لوحظ نفس النمط لواردات الاتحاد الأوروبي والتي سجلت هي الأخرى العام 2010 ارتفاعا مسجلة نحو 1529 مليار أورو. وقد واصلت صادرات الاتحاد الأوروبي نموها خلال الفترة 2013/2011. في حين

سجلت الواردات نموا خلال الفترة 2012/2011 لتتخفص قيمة الواردات بنسبة 6.2 ٪ في عام 2013 .وقد عرفت السنوات 2014 و 2015 زيادات متواضعة في الواردات في حين انخفضت الصادرات العام 2014 وقد يعكس ذلك جزئيا انخفاض أسعار النفط أواخر العام 2014 ، لتعرف الصادرات العام 2015 تحسنا حيث ارتفعت بنسبة 5٪ عن مستواها العام 2014 ، لتسجل كلا من الصادرات والواردات العام 2016 انخفاضا طفيفا وخاصة بالنسبة للواردات والتي تصل نسبة الانخفاض 1٪ عن مستواها العام 2015، حيث بلغت قيمة واردات الاتحاد الأوروبي 28 من الدول غير الأعضاء 1 708 مليار يورو في عام 2016 ، وهو ما يقل بنسبة 4.7٪ عن ذروتها النسبية لعام 2012. أما قيمة الصادرات فقدت ب 1745.8 مليار يورو.

الشكل 1: الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2016/2002



Source: Euro stat, 2017, p62.

وخلال الفترة 2009 / 2016 سجل الميزان التجاري عجزا خلال الفترة 2009/2012 وقد وصل العجز في العامين 2010 و 2011 في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية ذروته ب 175 مليار يورو ولكنه لم يصل إلى ذروة العجز المحققة العام 2008 لتعرف السنوات بداية 2013 فائضا في الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي، ويرجع ذلك إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي و التي بدأت تعرف انتعاشا بداية من سنة 2013.

3. احددات غير الاقتصادية للمناخ الاستثماري في الاتحاد الأوروبي

1.3. عدد السكان

حسب احصائيات مكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات)، بلغ عدد سكان دول الاتحاد الأوروبي بداية العام 2017 نحو 511.8 مليون نسمة. وبحسب معطيات يوروستات، فإن عدد سكان الاتحاد ارتفع مليوناً و526 ألفاً و400 شخص في عام واحد. وقد أشار أيضاً إلى أن عدد السكان في الاتحاد بلغ بداية 2016، 510 ملايين و278 ألف و700 نسمة، وقد تصدرت ألمانيا، دول الاتحاد من حيث كثافة السكان، وبلغ عددهم بحسب يوروستات 82 مليوناً و800 ألف نسمة. وتبعت فرنسا جارتها ألمانيا، بعدد السكان وبلغ عددهم 67 مليوناً و24 ألف و500، ثم بريطانيا بـ 65 مليوناً و808 آلاف و600، تلتها إيطاليا بـ 60 مليوناً و589 ألف و400. وأصغر بلدان الاتحاد الأوروبي من حيث عدد السكان، جاءت في المرتبة الأولى جزيرة مالطا بـ 440 ألفاً، ثم لوكسمبورغ بـ 590 ألفاً، تلاها الشطر الرومي من جزيرة قبرص بـ 800 ألفاً (وكالة الاناضول، 2017). وبالحديث أكثر عن العام 2016 فقد شهدت الكثافة السكانية في الاتحاد الأوروبي زيادة معتبرة العام 2016 بنحو مليوني شخص (1.8 مليون) مقارنة بسنة 2015، والتي سجلت زيادة قدرت بنحو 1.5 مليون شخص. ورغم هذه الزيادة في عدد سكان الاتحاد الأوروبي العام 2016 عرفت 10 دول من دول الاتحاد الأوروبي انخفاضاً طفيفاً في عدد السكان فيها.

الجدول 8: النمو السكاني للاتحاد الأوروبي 2019-2007

الوحدة : مليون نسمة

	عدد السكان	عدد المواليد	عدد الوفيات	عدد المهاجرين
2007	498,3	5,32	4,85	1,5
2008	500,3	5,47	4,89	1,2
2009	502,1	5,41	4,90	0,7
2010	503,2	5,41	4,91	0,8
2011	503,0	5,27	4,87	0,7
2012	504,1	5,23	5,01	0,9
2013	505,2	5,08	4,99	1,7
2014	507,0	5,13	4,94	1,1
2015	508,5	5,10	5,22	1,9
2016	510,3	5,11	5,13	/

2017	511,8	/	/	/
2018	512.37	/	/	/
2019	513.47	/	/	/

Source :Eurostat, Population and population change statistics, 27 September 2018.

ومن الملاحظ في الجدول أعلاه أنه منذ عام 2008 تجاوز العدد الإجمالي للسكان داخل 28 دولة أوروبية 500 مليون نسمة وبذلك يحتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الثالثة بعد الصين والهند من حيث الكثافة السكانية، ففي عام 2015، سجل عدد سكان العالم 7.4 مليار نسمة. إذ تمثل الصين والهند معاً 37٪ من سكان العالم، حيث سجل عدد سكان الصين 1.4 مليار نسمة، بينما بلغ عدد سكان الهند 1.3 مليار نسمة. في حين سجل سكان الاتحاد الأوروبي 28 في عام 2015 حوالي 6.9 ٪ من إجمالي العالمي. (eurostat, April 2018, p. 16)

وقد نما عدد سكان الاتحاد الأوروبي 28 من 406.7 مليون في عام 1960 إلى 511.8 مليون في عام 2017، بزيادة قدرها 105.1 مليون شخص، ومن الملاحظ أنه قد تباطأ معدل النمو السكاني تدريجياً في العقود الأخيرة: على سبيل المثال، زاد عدد سكان الاتحاد الأوروبي - 28 في المتوسط بحوالي 1.5 مليون شخص في السنة خلال الفترة 2005-2017، مقارنة بمتوسط زيادة يبلغ حوالي 3.3 مليون شخص في السنة خلال الستينات. إن التطور السكاني الإيجابي للاتحاد تحكمه عدة اتجاهات منها الخصوبة، الوفيات، الهجرة، الرعاية الصحية، أنماط الحياة... إلخ. وتساهم الهجرة بشكل كبير في التطور السكاني للاتحاد الأوروبي. و تستقطب ألمانيا أعلى معدلات الهجرة الصافية. (eurostat, Population and population change statistics, 2018) وبالحديث عن التركيب السكاني، أن الإناث تمثل النسبة الأكبر من عدد السكان مقارنة بعدد الذكور حيث تقدر ب 51٪ من إجمالي عدد السكان (Eurostat, 2018, p. 27).

وبالحديث عن الهيكل السكاني للاتحاد يمثل نسبة معتبرة من كبار السن فهي تحتل المركز الثاني بعد فئة السكان التي تتراوح أعمارهم بين 25-64 عام، ففي عام 2016، بلغت نسبة كبار السن الذين بلغوا 65 عامًا وأكثر 19.2٪ من إجمالي عدد سكان الاتحاد الأوروبي، و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 9 : عدد السكان حسب الفئة العمرية اعتباراً من 1 يناير 2006 و 2016

(% من إجمالي السكان)

	Less than 15 years		15-24 years		25-64 years		65 years and more	
	2006	2016	2006	2016	2006	2016	2006	2016
EU-28 ⁽¹⁾	16.0	15.6	12.6	11.1	54.5	54.2	16.8	19.2

Source :Euro stat,Statistics on European Neighbourhood Policy countries: East,edition 2018,February 2018 ,p19

لقد زادت الحصة النسبية للمسنين من سكان الاتحاد الأوروبي من 16.8% العام 2006 إلى 19.2% العام 2016، ويمكن تفسير هذا النمو إلى زيادة طول عمر سكان الاتحاد الأوروبي، وهو نمط كان واضحاً لعدة عقود مع استمرار ارتفاع متوسط العمر المتوقع، فقد حدد الاتحاد الأوروبي العام 2015 العمر المتوقع عند الولادة بـ 80.6 سنة، وغالباً ما يشار إلى هذا التطور على أنه "الشيخوخة في أعلى" الهرم السكاني، ويمكن أن يعزى ذلك إلى التقدم الطبي، وتغيير نمط الحياة والتحول في أنواع العمل التي يتم تنفيذها، مع الابتعاد عن الزراعة والصناعة الثقيلة نحو المزيد من الوظائف المستقرة واستقرار الأوضاع الاقتصادية.... إلخ، ومن جهة أخرى فقد انخفضت الحصة النسبية للفئات العمرية الثلاث الأخرى من إجمالي عدد سكان الاتحاد الأوروبي البالغ 28، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض مستويات الخصوبة باستمرار على مدى سنوات عديدة مما ساهم في شيخوخة السكان. بما أن نسبة الأشخاص في سن العمل الأساسي (25-64 سنة) آخذة في التقلص في حين أن الحصة النسبية للمسنين آخذة في التزايد، يمكن للمرء أن يتوقع عبثاً متزايداً على من هم في سن العمل الأساسية لتوفير النفقات الاجتماعية لفئة الشيخوخة. (Eurostat, Statistics on European

Neighbourhood Policy countries: East - edition 2018- , February 2018, p. 20)

يعد ارتفاع عدد سكان الأوروبي والذي وصل سنة 2017 إلى 511.8 مليون نسمة مؤشر على كبر حجم السوق الأوروبية والذي يعتبر من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي المباشر، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية .

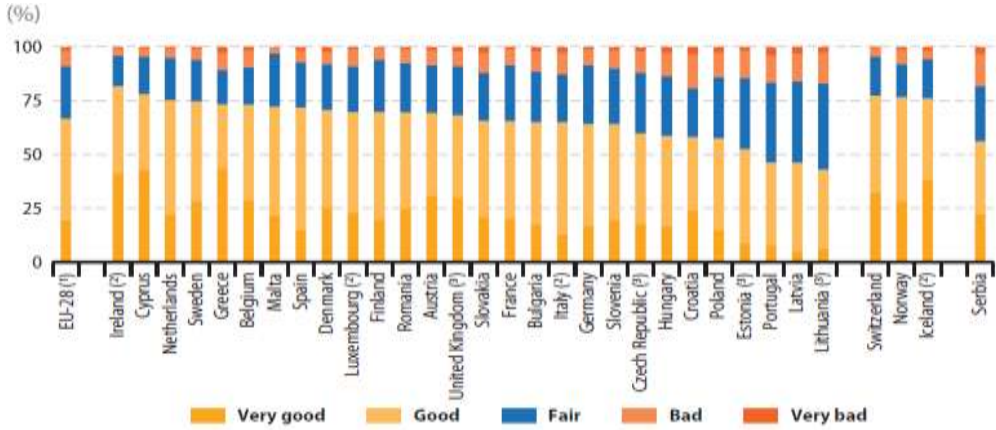
2.3. المناخ الاجتماعي

أ. الرعاية الصحية

معظم الأوروبيين يوافقون على أن الوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة، بتكلفة معقولة لكل من الأفراد والمجتمع ككل، هو حاجة أساسية. كما يتفقون على أن الصحة الجيدة هي عامل محدد رئيسي لنوعية حياتهم

الفردية وقدرتهم على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والأسرية ، وفي نفس الوقت تعزيز النمو الاقتصادي والرفاه العام.(eurostat, Living conditions in Europe - 2018 edition-, 2018, p. 78) وبالحديث عن الوضعية الصحية لسكان الاتحاد الأوروبي فإن 3/2 (أي نسبة 66.7٪) من السكان يتمتعون بصحة جيدة أو جيدة جدا والذين أعمارهم تتراوح بين 18 سنة فما فوق، ومن جانب آخر يعاني نحو 9.1% أوضاع صحية سيئة أو سيئة للغاية. والشكل التالي يوضح ذلك:

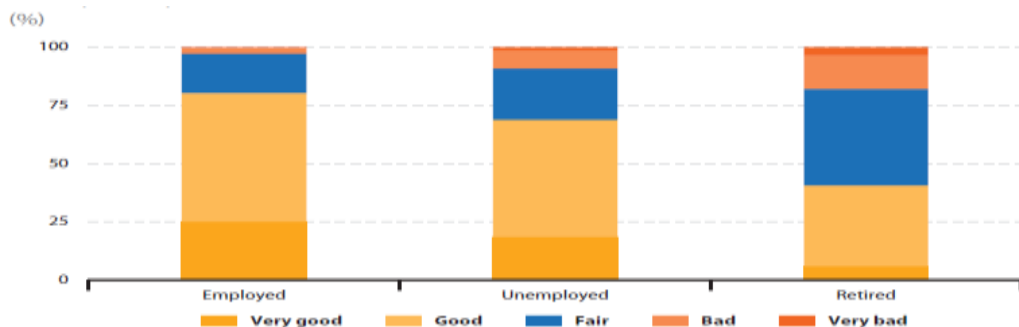
الشكل2: الوضعية الصحية لسكان الاتحاد الأوروبي والذين أعمارهم 18 سنة وما فوق للعام 2016



Source :Euro stat, Living conditions in Europe - 2018 edition- , 2018,p79.

هناك درجة عالية من الاختلاف فيما يتعلق بالحالة الصحية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فحسب إحصائيات 2016 تراوحت نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 عاماً وأكثر ممن يعتبرون صحتهم جيدة جداً بين 4.9٪ في لاتفيا و أقل من 10.0 ٪ في كل من ليتوانيا ، إستونيا و البرتغال ، بينما سجلت كل من أيرلندا، قبرص واليونان الذروة ب 43.7 ٪ شخص يتمتعون بصحة جيدة جدا. أما بالنسبة لسكان الاتحاد الأوروبي والذين يعانون وضعية صحية سيئة للغاية يمثلون أقل من 4.0٪ في كل من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حيث سجلت أعلى نسبة في كرواتيا والبرتغال (3.9٪). وبالحديث عن العمال في الاتحاد الأوروبي و الوضعية الصحية لهم، فالعمال في الاتحاد الأوروبي يتمتعون بالمهارة العالية والصحة الجيدة وتمثل نسبة معتبر من العمال الكوادر في الاتحاد الأوروبي أجانب، حيث يتمتع نحو 5/4 (80.3٪ من العاملين) من عمال الاتحاد الأوروبي بصحة جيدة أو جيدة للغاية، وهم أشخاص تتراوح أعمارهم بين 16 سنة فأكثر ، وهذا مقارنة بـ 2.8٪ فقط من العمال الذين كانت ظروفهم الصحية سيئة أو سيئة للغاية، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل 3: الوضعية الصحية لعمال الاتحاد الأوروبي الذين أعمارهم 16 سنة وما فوق العام 2016



Source :Euro stat, Living conditions in Europe - 2018 edition-, 2018,p80.

كان الوضع مختلفاً تماماً بالنسبة للعاطلين عن العمل ، حيث اعتبر أكثر من ثلثين (68.9٪) هذه الفئة الفرعية صحتهم جيدة أو جيدة جداً. وعلى النقيض من ذلك ، فإن 5/2 خمسي (40.6٪) الأشخاص المتقاعدين في الاتحاد الأوروبي اعتبروا صحتهم جيدة أو جيدة للغاية .

وبالحديث على الإنفاق على القطاع الصحي فقد بلغ مستوى الإنفاق العام 2015 على الرعاية الصحية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي 11.1٪ في ألمانيا و 11.0٪ في السويد وفرنسا و 10.6٪ في هولندا. وكانت هذه أعلى النسب بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام 2015. وعلى النقيض من ذلك ، لم تتجاوز نفقات الرعاية الصحية الحالية أكثر من 6.5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في إستونيا وليتوانيا وبولندا

ولوكسمبورغ ولاتفيا ، وسجلت رومانيا أدنى نسبة (5.0 ٪) - (Eurostat, Statistics on European

Neighbourhood Policy countries: East -edition 2018-, February 2018, p. 32)

ب. التعليم في الاتحاد الأوروبي

تعتبر الفرص المتاحة لمواطني الاتحاد الأوروبي للعيش والدراسة والعمل في بلدان أخرى إسهامات أساسية في التفاهم بين الثقافات وتنمية الأفراد والتنمية الكاملة للعالم. حيث أنه في كل عام ، يستفيد أكثر من مليون مواطن أوروبي من جميع الأعمار من البرامج الأوروبية في التعليم والتدريب المهني والمواطنة. (eurostat,

Chiffres clés de l'Europe — Édition 2017 -, 2017)

في شهر جوان 2010، اعتمد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي خطة إستراتيجية جديدة للسنوات العشر المقبلة، ترمي إلى تعزيز الاقتصاد الأوروبي، تحت عنوان أوروبا 2020 للنمو الذكي والمستدام والشامل، هذه الإصلاحات الإستراتيجية التي هي امتداد لإستراتيجية لشبونة السابقة من خلال إدارة و حوكمة أقرب داخل الاتحاد الأوروبي. هدف هذه الإستراتيجية هو تحقيق نمو "ذكي، مستدام وشامل" يهدف إلى تطوير

اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، وبالتالي واحدة من المبادرات السبعة الرئيسية لهذا الاستراتيجية: تزويد الأشخاص بالمهارات المناسبة لشغل وظائف اليوم والغد"، وقد صممت المبادرة لمساعدة الاتحاد الأوروبي على تحقيق 75٪ من السكان في سن العمل (20-64 سنة) في التوظيف بحلول عام 2020.

و يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري (أحد جوانب الاستثمار في التعليم والتدريب) واحد من الأدوات التي يمكن استخدامها لتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية، حيث تعمل هذه الاستراتيجية على تحسين ظروف الاستثمار في البحث والتطوير، لتحقيق نسبة 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمستوى التراكمي للاستثمار العام والخاص في هذا القطاع.

وقد تم تحديد أربعة أهداف استراتيجية للتعليم والتدريب في الاتحاد الأوروبي العام قد تم اعتمادها في إطار البرنامج الإستراتيجي للتعاون الأوروبي في التعليم والتدريب الذي يعرف باسم ET 2020 وهي

(Eurostat, Education and training statistics introduced , 2018):

- جعل التعلم مدى الحياة؛
 - تحسين جودة وفعالية التعليم والتدريب؛
 - تعزيز المساواة والتماسك الاجتماعي والمواطنة النشطة؛
 - تعزيز الإبداع والابتكار (بما في ذلك ريادة الأعمال) على جميع مستويات التعليم والتدريب.
- تحدد استراتيجية ET 2020 أيضًا عددًا من المعايير التي يجب تحقيقها بحلول عام 2020، بما في ذلك:
- ينبغي أن يشارك ما لا يقل عن 95٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الرابعة وسن بدأ التعليم الابتدائي الإلزامي في تعليم الطفولة المبكرة؛
 - يجب أن تكون حصة المتسربين في وقت مبكر من التعليم والتدريب أقل من 10٪؛
 - يجب أن يكون نصيب من هم دون الخامسة عشرة من العمر ممن هم دون المستوى في القراءة والرياضيات والعلوم أقل من 15٪؛
 - وزيادة نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 34 سنة الذين أكملوا التعليم العالي إلى 40٪ على الأقل؛
 - ينبغي أن يشارك ما معدله 15٪ على الأقل من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 64 عامًا في التعلم مدى الحياة.

وبالحديث عن جانب آخر وهو جانب الإنفاق العام على التعليم، حيث يشمل الإنفاق على المدارس والجامعات وغيرها من المؤسسات العامة والخاصة المشاركة في تقديم الخدمات التعليمية أو تقديم الدعم المالي للطلاب. تزداد تكلفة التعليم بشكل ملحوظ باختلاف أطوار التكوين ، حيث يرتفع الإنفاق لكل تلميذ / طالب إلى حد كبير في الجامعات عنه في المدارس الابتدائية. (eurostat, The EU in the world-Edition April 2018, p. 46) - , 2018 وقد عرف الإنفاق الحكومي في الاتحاد الأوروبي على "التعليم" كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ثباتاً نسبياً خلال الفترة 2002-2016 ، حيث انخفض بنسبة 0.3٪ من 5.0٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2002 إلى 4.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، وهذا بالرغم من أن الإنفاق الحكومي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع بمقدار 2.7 نقطة مئوية (خاصة في "وظائف الصحة" و "الحماية الاجتماعية") ، وقد عرفت حصة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق أيضاً انخفاضاً من 11.1٪ في عام 2002 إلى 10.2٪ في عام 2016. (eurostat, Government expenditure on education, 2018) والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 10 : الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2016/2008

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاتحاد الأوروبي	4,9	5,3	5,3	5,1	5,0	4,9	4,9	4,8	4,7
منطقة اليورو	4,6	5,0	4,9	4,8	4,8	4,8	4,7	4,6	4,6

Source : <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do>

ولقد وصل عدد السكان في الاتحاد الأوروبي الحاصلين على الشهادات العليا العام 2016 نحو 61.4 % من إجمالي سكان الاتحاد الأوروبي وتتراوح أعمارهم ما بين 25-64 سنة ، تمثل منهم الاناث النسبة الأكبر بـ 32.5% مقابل 28.9% للذكور .وقد عرفت الفئة العمرية بين 30 و 34 سنة والمتحصلة على شهادة التعليم العالي نموا ملحوظا خلال الفترة 2016/2002 من 23.6 % في عام 2002 إلى 39.1 % في عام 2016. هذا الاتجاه لا يزال أكثر أهمية بالنسبة للنساء من الرجال. (Insee, 2018, p. 100) و سينعكس ارتفاع عدد الحاصلين على الشهادات العليا بالإيجاب على سوق العمل والذي سيحوى عدد كبير من الكوادر والاطارات والتي ستساهم بشكل كبير في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية بشكل خاص وتحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد بشكل عام.

الجدول 11: عدد المتحصلين على شهادة التعليم العالي العام 2016

الوحدة: % من عدد السكان

	25 à 64 ans		dont 30 à 34 ans	
	Femmes	Hommes	Femmes	Hommes
الاتحاد الاوربي	32,5	28,9	43,9	34,4

Source :Insee ,2018,P101.

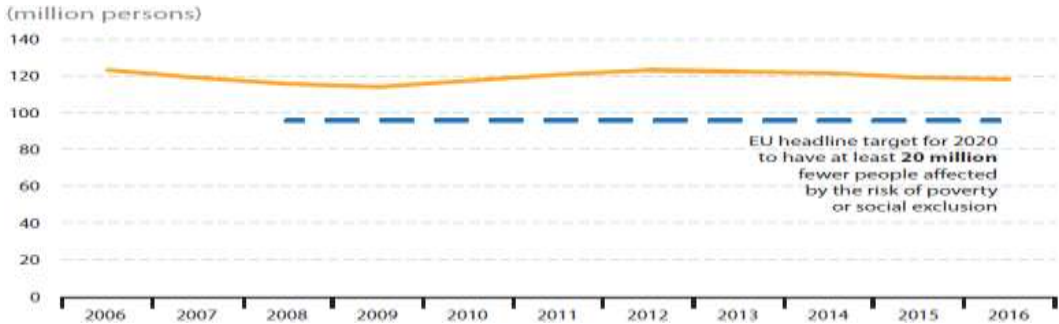
تحتل كل من ايرلندا و فلندا مركز الصدارة من حيث عدد المتحصلين على شهادة التعليم العالي والتي وصلت سنة 2016 نحو 86% من اجمالي عدد السكان.

ج. الفقر والتمهيش الاجتماعي:

يعتبر النمو الشامل أحد الأولويات الثلاث لاستراتيجية أوروبا 2020، حيث أنه عندما تم تبني هذه الاستراتيجية رسمياً في عام 2010، قرر المجلس الأوروبي تحديد هدف رئيسي هو الاهتمام بالجانب الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي، وهو رفع 20 مليون شخص على الأقل من الفقر أو التمهيش الاجتماعي بحلول عام 2020. (eurostat, Living conditions in Europe - 2018 edition-, 2018, p. 27).

وتقريباً واحد من بين كل أربعة أوروبيين عرضة لخطر الفقر أو الإقصاء الاجتماعي، وحسب احصائيات الاتحاد الأوروبي لعام 2016 كان هناك 118 مليون شخص في الاتحاد الأوروبي - 28 معرضين لخطر الفقر أو الإقصاء الاجتماعي، وهو ما يعادل 23.5 % من مجموع السكان. بعد أن بلغ ذروته عند 123.6 مليون في عام 2012، وقد انخفض عدد الأشخاص المعرضين لخطر الفقر أو التمهيش الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي (28) خلال أربع سنوات متتالية ب 5.6 مليون والشكل التالي يوضح ذلك:

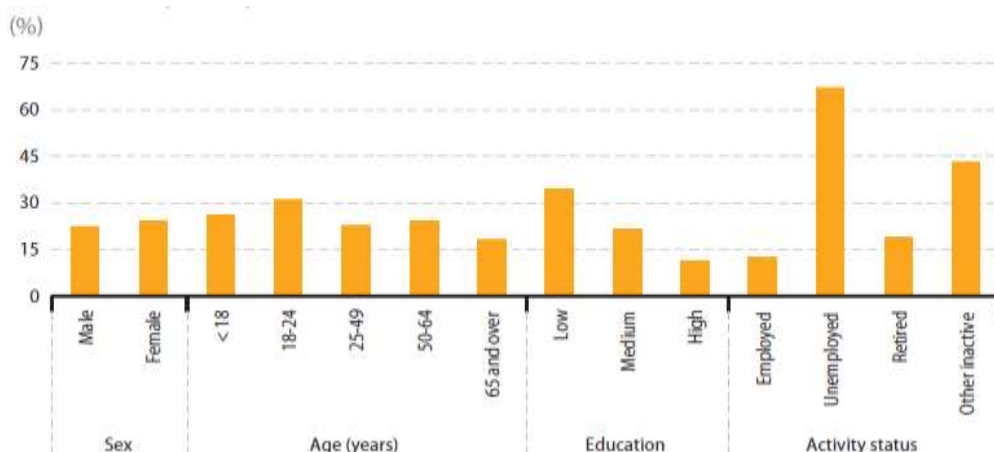
الشكل 4: الأشخاص المعرضون لخطر الفقر أو الاستبعاد الاجتماعي ، الاتحاد الأوروبي 2016/2006



Source :Euro stat, Living conditions in Europe - 2018 edition-, 2018,p28.

ويجني في المتوسط من خطر أكبر للفقر للسنة، و للبطالة و لاطلاق عن العمل، وأولئك الذين لديهم وتسمى من متدني من التحصيل ليحيط، وعند تحليل ظاهرة الفقر حسب الجنس سجل مكسن للحداد الأوروبي في عام 2016 أعلى نسبة لظاهرة الفقر بين النساء (في سن 18 فما فوق) بنسبة 24.3٪ مقارنة ب 22.4٪ للرجال. في حين كانت هناك اختلافات أكبر عند تحليل خطر الفقر حسب العمر، في عام 2016 سجلت أعلى نسبة (30.7 ٪) الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 24 سنة، في حين أن أدنى نسبة تم تسجيلها للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً وأكثر ب(17.7 ٪). في حين بلغ معدل الفقر 22.7٪ للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 49 عاماً وارتفع إلى 24.0٪ بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 50 و 64 عاماً،و يعكس ذلك تزايد مخاطر المشكلات الصحية التي يعانيها كبار السن أو الصعوبات التي يواجهها بعض كبار السن في مجتبه عن عمل إلى جانب العمر والجنس، فإن التحصيل العلمي له تأثير كبير على خطر الفقر داخل الاتحاد الأوروبي 28. في عام 2016، كان أكثر من 3 من كل 10 أشخاص (30.7٪) ممن هم في سن 18 فما فوق مع مستوى منخفض من التحصيل العلمي (مستويات ISCED 0-2) معرضين لخطر الفقر أو الاستبعاد الاجتماعي، مقارنة بـ 11.5٪ من الأشخاص في نفس الفئة العمرية ذات المستوى العالي من التحصيل العلمي (مستويات ISCED 5 إلى 8).

الشكل 5: الأشخاص المعرضون لخطر الفقر حسب الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية العام 2016



Source :Euro stat, Living conditions in Europe - 2018 edition- , 2018,p29.

وأخيراً، يكشف تحليل حالة النشاط أن الأشخاص العاطلين عن العمل يواجهون مخاطر تعرضهم للفقر حيث يمثلون أكثر نحو الثلثين (67.0 %) حيث تبلغ أعمارهم 18 سنة وأكثر ؛ في حين كانت حصة العاملين المعرضين لخطر الفقر تمثل نسبة قليلة تصل 12.4 %.

3.3. البنية التحتية

أ. النقل

يعتبر النقل أمر أساسي لأي اقتصاد ومجتمع في العالم. حيث تنوي المفوضية الأوروبية من خلال العديد من الاستراتيجيات ، ضمان حركية نقل أوروبية موحدة في المنطقة ، مع دمج جميع الاحتياجات وتقليل الآثار البيئية للنقل، وقد كان ذلك بالفعل من خلال الورقة البيضاء 2011 - خارطة طريق إلى منطقة نقل أوروبية موحدة - (eurostat, Transport statistics 2018 edition, 2018, p. 2) والتي اعتمدها في مارس 2011 ، وتشمل هذه الاستراتيجية أربعين مبادرة محددة تهدف إلى إنشاء نظام نقل تنافسي لزيادة التنقل وإزالة الحواجز الرئيسية في المناطق الرئيسية وتخفيف النمو وفرص العمل. (eurostat, Chiffres clés de l'Europe — Edition 2017 -, 2017, p. 170) وتهدف كذلك مقترحات هذه الاستراتيجية إلى تقليل اعتماد أوروبا على النفط المستورد وتخفيض انبعاثات الكربون في مجال النقل بنسبة 60% بحلول عام 2050 (eurostat, Transport statistics 2018 edition, 2018, p. 2)

● النقل بالسكك الحديدية والنقل البري

هناك اختلافات واسعة النطاق في مستويات البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية داخل الاتحاد الأوروبي ، و الجدول التالي يوضح طول شبكات الطرق والطرق السريعة والسكك الحديدية ، مقاسة بالكيلومترات (كيلومتر) في الاتحاد الأوروبي.

الجدول 12: طول شبكات الطرق والسكك الحديدية ، 2006 و 2016

الوحدة : كم

	Motorways		Roads (excluding motorways)		Railway lines	
	2006	2016	2006	2016	2006	2016
EU-28 (1)	64 000	77 000	4 070 000	4 340 000	215 378	218 181

Source: euro stat, Statistics on European Neighbourhood Policy countries: East, edition 2018, February 2018 , p102

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن طول شبكات الطرق والسكك الحديدية في تزايد مستمر، فقد عرفت شبكة الطرق السريعة خلال الفترة 2016/2006 زيادة معتبرة مقارنة بشبكة الطرق العادية وشبكة السكك الحديدية قدرت بنسبة 20%. وبالحدوث عن طول شبكات الطرق العادية زادت خلال الفترة 2016/2006 بنسبة 6%، في حين زاد طول شبكة السكك الحديدية بنسبة ضئيلة جدا تقدر بـ 1%، حيث تضاعفت سرعة شبكة السكك الحديدية بـ 12 مرة خلال الفترة 2015-1985 من 643 كم إلى 8250 كم.

ويوجد في الاتحاد الأوروبي أكثر من 361000 شركة نقل الركاب على الطرق، و في عام 2016، ويوجد أكثر من 553000 شركة نقل البضائع على الطرق تمكن الناس من السفر ونقل البضائع. وقد تم نقل أكثر من نصف البضائع على مسافات تزيد عن 300 كيلومتر، وتأمين المنتجات الغذائية على هذا النوع من النقل وتعتبر بولندا أكبر بلد للنقل البري للبضائع في أوروبا. (eurostat, Transport statistics 2018 edition, 2018, p. 7)

• النقل الجوي والبحري

أصبح من الأسهل والأرخص السفر بالطائرة في أوروبا. ولهذا الغرض فقد تم إنشاء شركات طيران جديدة تضمن ذلك، وقد تم بذل المزيد من الجهد من أجل توفير العديد من الخدمات وربط العديد من المطارات في جميع أنحاء أوروبا. وستساعد مبادرة الاتحاد الأوروبي الوحيدة للسماء الأوروبية على تطوير هذا الاتجاه. تحت ما يسمى السماوات المفتوحة، أي شركة طيران تابعة لأي دولة من دول الاتحاد الأوروبي يمكن أن تطلع من المطار الأوروبي المفضل لديها إلى أي مدينة في العالم، وقد أبرم هذا النوع من الاتفاقيات مع الولايات المتحدة وكندا ودول البلقان والمغرب والأردن وجورجيا، وسيستبع ذلك المزيد من الاتفاقيات المماثلة.

كما قد يتم نقل البضائع بواسطة خدمات الشحن الجوي فحوالي 14.6 مليون طن من الشحن الجوي مرت في المطارات الوطنية والدولية عام 2015 وهذا بزيادة قدرها (11.4%) عن عام 2010. وللإشارة فهناك بعض الدول الصغيرة العضوة في UE-28 متخصصة في الشحن الجوي مثل دول البينيلوكس خاصة لوكسمبورغ.

أما بالحدوث عن النقل البحري فهو يشمل نقل البضائع والركاب بواسطة السفن البحرية، وقد كان معظم نقل الشحن البحري في الاتحاد الأوروبي مع شركاء خارج الاتحاد الأوروبي (61%). (eurostat, Transport

statistics 2018 edition, 2018, p. 6) و 39% من شحنات البضائع داخل أوروبا يمر بحرا، وقد تعاملت موانئ الاتحاد بـ 3.8 مليار طن من البضائع عام 2015 بزيادة قدرها (1.4%) مقارنة بعام 2014 و (10.8%) في 2009، قد كانت الحصة الأكبر لموانئ هولندا بـ 600 مليون طن من البضائع ثم المملكة المتحدة بـ 500 مليون طن، تليها إيطاليا وإسبانيا بـ 400 مليون طن، فقد سيطرت هذه الدول الأربعة على (52%) من الشحن البحري للاتحاد. الجدير بالذكر انه في قطاع النقل قد اهتم UE- 28 اهتماما كبير بالبحرية والساحلية منذ عام 2006. *Eurostat, Chiffres clés de l'Europe — Édition 2006*. (2017, p. 169) - 2017 وقد قرر المجلس والبرلمان الأوروبي في العام 2014 أنه وبحلول عام 2025 سيتم تطوير و توسيع شبكة من محطات التزود بالوقود الطبيعي المسال في الموانئ الرئيسية لأوروبا.

4.3. البنوك في الاتحاد الاوروي

يملك الاتحاد الأوروبي عدد كبير من البنوك ، حيث وصل عدد بنوكه وبحسب "رويترز"، إلى 6596 بنكا في نهاية 2016 بانخفاض قدره 6% عن العام 2015، في حين وصل عدد فروع البنوك في الاتحاد الأوروبي 189 ألفا في نهاية 2016 وهو ما يمثل هبوطا قدره 4.6% عن العام 2015. ومنذ العام 2008 بلغ إجمالي عدد الفروع المصرفية التي أغلقت في أرجاء الاتحاد الأوروبي 48 ألفا وهو ما يمثل انخفاضا يزيد عن 20% لكن البنوك سرعت وتيرة الإغلاقات العام 2016 مقارنة مع العام 2015 عندما بلغت نسبة الفروع التي أغلقت أبوابها 3 بالمئة بنحو 9100 فرع واستغنت عن نحو 50 ألف موظف مع إقبال عدد متزايد من العملاء على استخدام العمليات المصرفية الالكترونية وبقاء أسعار الفائدة عند مستويات شديدة الانخفاض. (لم يذكر الكاتب، 2017)

وبصفة عامة يمكن القول أن الاتحاد الاوروي يتمتع بتوافر الهياكل القاعدية اللازمة لقيام أي مشروع استثماري، الامر الذي سيساهم في تقليل التكاليف الأولية للاستثمار مع الانطلاقة السريعة للمشاريع الاستثمارية (ربح الوقت)، فعدم توافر هذه الهياكل قد يؤدي إلى عدم إقبال المستثمرين، وفي حالة إقبالهم قد يكون المشروع معرضا للفشل.

5.3. الانفاق على البحث العلمي والتطوير

يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث والتطوير وتوفر مراكز البحث العلمي محددات ضرورية لاتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة، وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول عالميا كأكثر الدول إنفاقا على

البحث والتطوير، حيث بلغ انفاقها العام 2016 نحو 511 مليار دولار، في حين آتت الصين في المركز الثاني ب 451 مليار دولار، وجاء الاتحاد الأوروبي في المركز الثالث بنحو 347 مليار دولار (305 مليار أورو)، والجدول التالي يوضح إجمالي الانفاق الحكومي على البحث والتطوير في الاتحاد الأوروبي.

الجدول 13: الانفاق على البحث والتطوير في الاتحاد الأوروبي 2017/2006

الوحدة : مليون أورو

	2006	2015	2016	2017
الاتحاد الأوروبي	216.52	302.09	305.52	318.11
منطقة اليورو	160.54	224.85	231.11	242.76

Source : <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do>

لقد عرفت الفترة ما بين 2017/2006 زيادة الانفاق الحكومي على البحث والتطوير بالنصف تقريبا من 216.5 مليار أورو العام 2006 إلى 318.1 مليار أورو العام 2017، وتحتل ألمانيا المركز الأول بين دول الاتحاد الأوروبي الأكثر انفاقا على البحث والتطوير والمركز الرابع عالميا، حيث قدر حجم انفاقها على البحث والتطوير العام 2017 نحو 99 مليار يورو لتليها فرنسا والتي تحتل المركز السادس عالميا ب 50 مليار يورو .

6.3. الاستقرار السياسي والأمني

أن معاهدة ماستريخت أثارت امكانية وجود سياسة أمنية ودفاعية مشتركة للاتحاد الأوروبي ، وجاءت هذه المحاولات كردة فعل من طرف أعضاء الاتحاد الأوروبي للمستجدات الجديدة التي طرحتها نهاية الحرب الباردة وانحيار الاتحاد السوفيتي كأحد أقوى أقطاب العالم في تلك المرحلة وذلك من أجل التكيف والواقع الدولي لتلك المرحلة الجديدة، فالسياسة الأمنية الأوروبية الموحدة تعتبر إحدى أهم التحديات التي تواجه عملية صنع قرار أوروبي موحد بشكل عام، حيث نصت معاهدة ماستريخت على أن السياسة الأمنية الأوروبية ستؤدي مستقبلا ومع تحقيق الوحدة السياسية إلى سياسة دفاعية موحدة لدول المجموعة الأوروبية . لذا تم الاتفاق في معاهدة ماستريخت على التطوير التدريجي المشترك في مجال السياسة الخارجية والأمن. (الريس، 2014، صفحة 68)، وبالرغم من عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على تحقيق وحدة سياسية وقوة عسكرية موحدة، و بقيت القرارات السياسية المتخذة من قبل الاتحاد الأوروبي، ملزمة فقط للدول التي توقع عليها . ورغم ذلك تبقى دول الاتحاد الأوروبي تتمتع باستقرار سياسي وأمني إلى حد كبير والذي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه و يتوقف عليه الاستثمار.

خاتمة:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر FDI أحد أهم المتغيرات الاقتصادية، والذي تسعى من خلاله كل الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى تحقيق أهداف اقتصادية عجزت الموارد المحلية عن تحقيقها، مما جعلها تتنافس فيما بينها لتوفير المناخ الاستثماري لاستقطابها. حيث يعتبر هذا الأخير شديد الحساسية للظروف السائدة على الساحة المحلية أو الدولية، وقد تعرض الاتحاد الأوروبي وبلجيكا دول منطقة الوحدة النقدية الأوروبية مؤخرا لأعنف أزمة لها على الإطلاق، منذ طرح العملة الأوروبية الموحدة، الأمر الذي أثر على البيئة الاستثمارية فيه.

1.4. نتائج الدراسة

● تعد السوق الأوروبية من أكبر الأسواق في العالم نظرا لارتفاع عدد سكان الاتحاد الأوروبي والتي تعتبر كمؤشر على كبر حجم السوق الأوروبية والذي يعتبر من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يحتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الثالثة بعد الصين والهند من حيث الكثافة السكانية وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

● لقد ساهمت الأزمة المالية وأزمة الديون السيادية الأوروبية في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وارتفاع حجم المديونية الخارجية، وتراجع معدلات التبادل التجاري في الاتحاد الأوروبي عامة ومنطقة اليورو خاصة الأمر الذي ساهم في تشويه مناخ الاستثمار فيها الأمر الذي أثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

● يحوي الاتحاد الأوروبي على بنية تحتية متطورة تؤمن عمل المستثمرين الأجانب بكفاءة، من شبكة نقل متنوعة، الكهرباء، الغاز، مراكز الصحة، المدارس والمعاهد والجامعات، البنوك..... إلخ، ويساهم توافر هذه الهياكل القاعدية في تقليل التكاليف الأولية للاستثمار مع الانطلاقة السريعة للمشاريع الاستثمارية (ربح الوقت)، ويتمتع الاتحاد الأوروبي باستقرار سياسي كبير، فبالرغم من عدم قدرة الاتحاد الأوروبي من تحقيق وحدة سياسية وقوة عسكرية موحدة، وبقيت القرارات السياسية المتخذة من قبل الاتحاد الأوروبي، ملزمة فقط للدول التي توقع عليها. ورغم ذلك تبقى دول الاتحاد الأوروبي تتمتع باستقرار سياسي وأمني إلى حد كبير والذي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه و يتوقف عليه الاستثمار، فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة

فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي والأمني. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

- يتمتع عمال الاتحاد الأوروبي بالمهارة والصحة الجيدة، فتوفر العمالة المؤهلة يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث والتطوير وتوفر مراكز البحث العلمي محددًا ضروريًا لاتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة، إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدول.

2.4. التوصيات والاقتراحات

- ضرورة القيام بإصلاحات هيكليّة في منطقة اليورو لإعادة التوازن إلى الاقتصاد وانتعاش جميع المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تؤثر بشكل كبير على المناخ الاستثماري في المنطقة.
- يوجد لدى الاتحاد الأوروبي واحدة أكبر أنظمة الاستثمار انفتاحًا في العالم، ولكن في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية عرفت الضرائب ارتفاعًا نظرًا لسياسات التقشف التي كانت تتبعها الدول كحل للأزمة. لذلك لا بد لدول الاتحاد الأوروبي لتحسين بيئتها الاستثمارية الاستعانة أيضًا بالحوافز الضريبية والمالية لجذب المستثمرين الأجانب.
- تهيئة وتوفير المناخ الملائم للاستثمار في أي دولة لا يقتصر فقط على الحوافز والضمانات المتاحة وإنما هناك عوامل أخرى منها: الاستقرار السياسي، حجم السوق واحتمالات نموه، استقرار سعر صرف العملة المحلية، انخفاض معدلات التضخم، النظام الضريبي، الإطار التشريعي والتنظيمي المناسب للاستثمار، وفرة المواد الأولية والهياكل القاعدية، الموقع الجغرافي الهام، اليد العاملة الماهرة، نسيج صناعي معتبر، المحيط واللغات والعادات والتقاليد ونظام النقد والقرض وخدمات البنوك، أنظمة الاستيراد والتصدير والجمارك، وغيرها.....

5. قائمة المراجع:

5.1. المراجع باللغة العربية

الأطروحات

1. معن عبد العزيز الرئيس، الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد - القيود والفرص -، مذكرة ماجستير - غير منشورة -، جامعة الشرق الأوسط، الاردن، 2014.

التقارير

2. الأمم المتحدة، حالة وآفاق اقتصاد العالم 2012/2013 - الملخص التنفيذي -، الأمم المتحدة، 2013.
3. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، تقرير التجارة والتنمية، 2015 - استعراض عام -، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2015.

مواقع الانترنت

4. وكالة الاناضول، سكان الاتحاد الأوروبي يجتازون النصف مليار ببداية 2017، بروكسل، <https://www.aa.com.tr/ar>، 2017/07/10، أطلع عليه يوم 2018/10/21، على الساعة 04:16.
5. لم يذكر الكاتب، بنوك الاتحاد الأوروبي تغلق أكثر من 9 آلاف فرع، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://arabic.sputniknews.com/business/> نشرت يوم 2017/09/13 على الساعة 01:24، أطلع عليها يوم 2018/01/12، على الساعة 11:25.

5.2. المراجع باللغة الاجنبية

التقارير

6. Euro stat, Globalisation patterns in EU trade and investment, edition 2017, Luxembourg - European Union -, 2017
7. euro stat, Living conditions in Europe - 2018 edition -, Luxembourg, European Union, 2018.
8. Euro stat, Statistics on European Neighbourhood Policy countries: East - edition 2018 -, Luxembourg, European Union, February 2018 .

9. euro stat, Transport statistics 2018 edition,Luxembourg, , European Union, 2018 .
10. Euro stat,The European Union and the African Union,edition 2018, Luxembourg -European Union-,2018.
11. European commission, European economy forecast,winter 2013.
12. European commission, European economy forecast,winter 2014.
13. European commission, European economy forecast, autumn 2016.
14. eurostat,**Chiffres clés de l'Europe** — Édition 2017 ,Luxembourg - European Union-, 2017.
15. eurostat,The EU in the world-Edition 2018 -,Luxembourg -European Union-, April 2018.
16. Insee ,**Tableaux de l'économie française** , Édition 2018, France , 2018.

مواقع الانترنت:

17. Euro stat,Education and training statistics introduced https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Education_and_training_statistics_introduced#Europe_2020_strategy, October 2018,consultee le 22/10/2018 a10 :05.
18. euro stat,Government expenditure on educationhttps://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Government_expenditure_on_education ,12 March 2018, at 16:54, consultee le 22/10/2018 a 07 :00.
19. Euro stat, Population and population change statistics,https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Population_and_population_change_statistics, 27 September 2018, at 14:10, consultee le 21/10/2018 a 07 :47.